تقرير عن ندوة المعهد العربى للتخطيط بالكويت

بالتعاون مع معهد التخطيط القومى بمصر حول :

« أسس بناء نموذج قطرى نمطى لتقييم السياسات الاقتصادية »

القاهرة ٢٠ – ٢٢ مـــايو ١٩٩٦

دكتور / عادل عبد الله *

عقدت خلال الفترة ٢٠ – ٢٢ مايو ١٩٩٦، فى مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، ندوة المعهد العربى للتخطيط المعنية بالنمذجة وأسس بناء النماذج وذلك بالتعاون مع معهد التخطيط القومى بمصر. وقد شارك فى أعمال هذه الندوة حوالى ٦٩ مشاركا يمثلون غالبية المؤسسات ومراكز البحوث العربية المهتمة بقضايا النمذجة ويمثلون نخبة من الخبراء المتميزين فى المجالات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الندوة. وقد تمت المشاركة إما بتقديم أوراق أو التعقيب على أوراق أو بإثراء النقاش خلال جلسات العمل.

وقد افتتحت أعمال الندوة بكلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم الشريدة – مدير عام المعهد العربى للتخطيط بالكويت. الذى رحب بالجمع العربى الكريم فى الندوة المتخصصة فى موضوع النمذجة والتى تتسم بأهمية خاصة لكونها تأتى تلبية لحاجة ماسة فى الأقطار العربية للارتقاء بعملية صنع السياسات واتخاذ القرارات آملاً أن تسهم أبحاث ومداولات الندوة فى ذلك وفى دفع جهود التنمية العربية. وأكد الدكتور ابراهيم الشريدة فى كلمته على أهمية دور النماذج حيث إنها تمثل إطاراً جيداً للتعامل مع موضوعات اقتصادية وتنموية مختلفة بشكل متكامل وبطريقة منهجية منظمة تساعد على استقصاء العلاقات فيما بينها بصورة متناسقة ومتكاملة فى النظم الاقتصادية المختلفة.

* منسق الندوة، وعضو الهيئة العلمية بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور على نصار - مستشار ومدير مركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومى بمصر، مرحباً بالمشاركين فى الندوة نيابة عن رئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومى ورئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى، ومقدماً جزيل الشكر للمعهد العربى للتخطيط على جهده النبيل والشاق لوضع أسس تدعم متخذ القرار العربى واستشاريه، ومعرباً عن استعداد معهد التخطيط القومى للمزيد من التعاون بين المؤسستين.

وقد عقد المشاركون تسع جلسات عمل مكثفة على مدى ثلاثة أيام شملت عرض ومناقشة الأوراق التالية :

الورقة الأولى :

مسح أهم النماذج العربية لتقييم السياسات الاقتصادية

أعدها وقدمها الدكتور أحمد الكواز - المعهد العربى للتخطيط بالكويت.

وقد عرضت هذه الورقة مسحاً لأهم النماذج التى تم استخدامها فى بعض الأقطار العربية شاملة عرضاً لفرضيات النماذج ونوعياتها وأوصافها الرياضية وأغراضها وأهم ما توصلت إليه من نتائج، وقد تناولت الورقة دراسة مفصلة للنوعيات التالية من النماذج : النماذج القياسية، وذلك من خلال مسح تجارب الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وسوريا والكويت وبعض نماذج التعاون العربى والاعتماد المتبادل من خلال تقييم درجات يقينها وتحليل بعض مشاكل توصيف معادلاتها، بالإضافة إلى دراسة نماذج التوازن العام من خلال عرض تجارب تونس والكويت ومصر وتقييم قواعد بيانات تلك النماذج وقواعد غلقها وأساليب معالجتها لمختلف القطاعات، ونماذج الأمثلية من خلال مسح تجارب السودان ومصر.

الورقة الثانية :

«مسح التطورات فى منهجية بناء وقياس النماذج واستخدامها فى تقييم السياسات والتنبؤ»

أعدها وقدمها الدكتور عماد الإمام – المعهد العربى للتخطيط بالكويت

وقد قدمت هذه الورقة تلخيصاً لنتائج مشروع مسح التطورات فى منهجيات بناء وقياس النماذج الاقتصادية واستخدامها فى تقييم السياسات الاقتصادية والذى قامت أوراقه بدراسة وتحليل التطورات الحديثة فى نمذجة الاقتصاد القياسى، والنماذج الحاسبة للتوازن العام، ونماذج المدخل – المخرج، ونماذج اختلال التوازن، ونماذج الفوضى والكارثة.

وبالإضافة إلى عرض أهم ما توصلت إليه أوراق المشروع فقد ركزت هذه الورقة على توضيح مزايا وعيوب هذه النوعيات المختلفة من النماذج مؤكدة على إمكانيات تكاملها عند تصميم النماذج القطرية.

الورقة الثالثة :

مسح التطورات فى مؤشرات ونظريات التنمية

أعدها وقدمها الدكتور محمد عدنان وديع – المعهد العربى للتخطيط بالكويت.

وقد استعرضت هذه الورقة تقريراً حول نتائج مشروع مسح التطورات فى مؤشرات ونظريات التنمية، والذى قامت أوراقه بدراسة التطورات فى نظريات التنمية وأساليب قياسها ومؤشراتها شاملة تحليلاً عميقاً لمفهوم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وحركتها، ومسح وتحليل المؤشرات الاقتصادية بما فيها من مؤشرات للإنتاجية والهياكل والفقر وتوزيع الدخول والتبعية والعلاقات مع الخارج، ومسح وتحليل المؤشرات الديمغرافية ومؤشرات الاستخدام متضمنة مؤشرات السكان والتغذية والصحة، والاستخدام والبطالة، ومسح وتحليل مؤشرات تنمية الموارد البشرية، ومسح وتحليل للمؤشرات السياسية والمؤسسية والعلمية والثقافية والبيئية.

الورقة الرابعة :

مسح التطورات الحديثة فى النظريات الاقتصادية ذات الصلة بصنع السياسات الاقتصادية خاصة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلى

إعداد وتقديم الدكتور جميل طاهر – المعهد العربى للتخطيط بالكويت

وقد عالجت هذه الورقة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلى فى النظرية الاقتصادية وفى الدول النامية وأساليب ومعايير وأهداف السياسات النقدية ونظرياتها وسياسات سعر الفائدة والسياسات المالية وسياسة سعر الصرف وسياسات التجارة الخارجية وقضاياها وسياسات أسواق العمل والدخل والأجور. وقد استندت الورقة فى تحليل معايير تلك السياسات وقضايا نظرياتها إلى مجموعة أوراق مشروع المعهد العربى للتخطيط بالكويت حول مسح التطورات الحديثة فى النظريات الاقتصادية والذى تضمن دراسة نظريات وقضايا السياسات النقدية والمالية وسعر الفائدة وأسعار الصرف والتجارة الخارجية، وأسواق العمل.

الورقة الخامسة :

تجربة تونس فى النمذجة : نموذج التوازن العام التونسى بالتركيز على منطقة التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية

إعداد وتقديم الأستاذ محمد النعيمى

قامت هذه الورقة بتقييم ودراسة آثار اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبى من جهة وآثار انفتاح الاقتصاد التونسى على العالم من جهة أخرى وذلك باستخدام نموذج استاتيكى مبسط حاسب للتوازن العام يفترض منافسة تامة فى كل الأسواق وتشغيلا كاملا لموارد الانتاج ودوال انتاج ذات مردوديات حجمية ثابتة. وقد قامت الورقة باستخدام النمذجة لمحاكاة أربع سياسات اقتصادية انفتاحية تتفق فى تخفيضها للتعريفات الجمركية والحواجز على واردات السلع لكنها تختلف فى القطاعات

المشمولة بتلك التخفيضات. وقد توصلت الورقة إلى عدة نتائج من أهمها أن الانفتاح الكامل يؤدى إلى أحسن النتائج بالنسبة لزيادة الرفاه (كما تم قياسه فى النموذج) مقارنة مع السياسات البديلة الأخرى.

الورقة السادسة :

تجربة البحرين فى النمذجة : نموذج اقتصاد قياسى كلى (نموذج ديلمون)

إعداد الدكتور عبد الله الصادق والأستاذة شريفه هرمس

وتقديم الدكتور عبد الله الصادق من مركز البحرين للدراسات والبحوث

قدمت هذه الورقة شرحاً لهيكل وآلية عمل النموذج الاقتصادى البحرينى الكلى والمسمى بنموذج ديلمون والذى صمم بمركز البحرين للدراسات والبحوث لصالح وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالبحرين. ويمثل التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد البحرينى وتقديرها للهدف الرئيسى لبناء هذا النموذج. كما يمكن استخدامه لتحديد الآثار المستقبلية المترتبة على تغير العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية. وقد احتوت هذه الورقة على عرض موجز لملامح الاقتصاد البحرينى ومن ثم وصف لهيكل النموذج ومجمعاته الأساسية ومن ثم استخدامه للحصول على تنبؤات اقتصادية على المدى المتوسط ومحاكاة بعض السيناريوهات المختلفة. ومن السيناريوهات التى يسمح بها النموذج دراسة آثار تغير سعر النفط الخام على الاقتصاد البحرينى إثر تغيير معدل الاستثمار بغرض زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية وتنويع الاقتصاد الوطنى، واختبار سياسات احلال العمالة البحرينية محل العمالة الوافدة.

الورقة السابعة

تجربة السعودية فى النمذجة : «تجربة بناء نموذج اقتصادى قياسى كلى للمملكة العربية السعودية»

إعداد مركز البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

وتقديم الدكتور عبد الله البراهيم

استعرضت هذه الورقة بشكل عام تجربة تطبيقية لبناء نموذج اقتصادى قياسى كلى للاقتصاد السعودى والذى سمى بنموذج «الظهران -١» قام بتصميمه خمسة باحثين تحت رعاية مركز البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وقد قامت الورقة باستعراض الملامح العامة للنموذج والذى يستخدم سلاسل زمنية سنوية للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ والذى يحتوى على ٣٣ معادلة ومتغيرا داخليا و ٤٧ متغيرا خارجيا ويركز على جانب الطلب وينقسم إلى ست مجموعات رئيسية تشكل جانبى العرض والطلب للاقتصاد السعودى. وقد وضحت الورقة أيضاً امكانيات استخدام النموذج لأغراض التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية الرئيسية للاقتصاد السعودى أو دراسة آثار تطبيق السياسات الإنمائية البديلة عن طريق المحاكاة وتقدير أثر الصدمات الخارجية وذلك عن طريق تغيير كل أو بعض القيم الخاصة بالمتغيرات الخارجية ودراسة الأثر على مسار المتغيرات الداخلية وعلى سبيل المثال دراسة آثار تغيير أسعار البترول.

الورقة الثامنة :

تجربة النمذجة فى مصر

إعداد الدكتور على نصار والدكتور عبد الحميد القصاص

بمعهد التخطيط القومى بمصر وتقديم الدكتور على نصار

تناولت الورقة تجربة النمذجة فى مصر منذ الخمسينات واستعرضت غالبية الجهود الجماعية والفردية المتناثرة التى تمت فى مجال النماذج الاقتصادية القياسية

الكلية ونماذج التوازن العام والنماذج القطاعية. وقد استعرضت الورقة وقامت بتحليل ١٩ من النماذج الاقتصادية الهامة منها ٩ نماذج اقتصادية كلية ونماذج توازن عام و ١٠ نماذج قطاعية تشمل قطاعات الزراعة والطاقة والموارد المعدنية والملوثات البيئية، والسكان. كما قامت بتحديد بعض المحاور التى يجب العمل المتصل فيها لضمان تحقيق نجاحات فى مجال النمذجة لتقييم السياسات الاقتصادية فى مصر.

الورقة التاسعة :

تصنيف الاقتصادات العربية لأغراض نمذجة تقييم السياسات الاقتصادية

إعداد وتقديم الدكتور أحمد الكواز – المعهد العربى للتخطيط بالكويت

وقد تناولت هذه الورقة الاتجاهات النظرية والتطبيقية المستخدمة فى تصنيف البلدان إلى مجموعات متجانسة مع إشارة خاصة للأقطار العربية. ثم استعرضت أهم نتائج الأوراق الفرعية من مشروع تصنيف الاقتصادات العربية لأغراض بناء نموذج قطرى نمطى لتقييم السياسات الاقتصادية والتى تضمنت تجميعاً لأكبر قدر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأقطار فى أسواق السلع والخدمات والأسواق المالية والنقدية وخصائص السكان وأسواق العمل وخصائص التجارة الخارجية وسعر الصرف وموازين المدفوعات، واستخدام هذه البيانات والمؤشرات لتصنيف الأقطار العربية إلى مجموعات باستخدام أساليب التحليل العاملى وتحليل المجموعات.

الورقة العاشرة

«صياغة النموذج القطرى النمطى لتقييم السياسات الاقتصادية»

إعداد وتقديم د. عماد الإمام و د. أحمد الكواز – المعهد العربى للتخطيط بالكويت

تناولت هذه الورقة وبتفصيل أسس بناء وصياغة النموذج القطرى النمطى لتقييم السياسات الاقتصادية والذى يجرى العمل فيه حالياً بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت. وقد قدمت الورقة تحليلاً لأهم خصائص النماذج الاقتصادية الكلية للأقطار العربية ثم

استعرضت الإطار المحاسبى للنموذج وقدمت توصيفاً لكل حسابات مصفوفة الحسابات الاجتماعية المقترحة والتى تشير إلى كافة الحسابات لمختلف الوحدات التنظيمية اللازمة لتحليل آثار سياسات الاستقرار والإصلاح الهيكلى. ومن ثم قامت الورقة بتوصيف مجموعات النموذج (١٠) والتى تضم : الانتاج والانفاق الخاص والحكومة والسكان وعرض العمل والعمل والتشغيل والنقدية والمالية والأسعار والادخار وتوزيع الدخل، والقطاع الخارجى والمتطابقات وعلاقات الإغلاق، مع توضيح الإطار العام لكل مجموعة. وفى الأخير أعطت الورقة نبذة حول منهجية النمذجة والتوجه الملحوظ نحو الاختلاط والجمع بين تقاليد مختلفة للنمذجة فى الآونة الأخيرة.

وقد خلصت الندوة من خلال مناقشاتها وتعقيباتها فى مختلف الجلسات إلى ما يلى :

١- ثمة اقتناع واضح لدى المشاركين فى الندوة بأهمية النماذج والنمذجة وأهمية دعم دور النمذجة فى صنع القرار من خلال تحسيس صانعى القرار ومن خلال تضافر مجهودات المؤسسات القطرية والإقليمية فى توفير النماذج. كما أن هناك اقتناعا بتدعيم دور النمذجة من خلال إدراجها كمقررات دراسية فى الجامعات وإقامة دورات للاقتصاديين غير المتخصصين فى النمذجة.

٢- هناك ضعف واضح فى العمل المؤسسى للنمذجة فى الأقطار العربية بالمقارنة مع المجهودات الفردية التى لا يكتب لها أن تعرف وأن تعيش. كما أن هناك تشتتا فى أعمال النمذجة وعدم تراكمها.

٣- مازالت عملية نقل التكنولوجيا فى ميدان النمذجة بين المؤسسات العربية ضعيفة نظراً إلى الحرص الشديد لهذه المؤسسات أو الأقطار التى تنتمى إليها على إبقائها سرية. وبرزت هذه السرية جلياً فى هذه الندوة من خلال عدم الإشارة الواضحة إلى الصيغة الرياضية للنماذج المعروضة بالرغم من أن هذه الصيغة تمثل المنطلق الأساسى لفهمها وتحليلها تحليلاً علمياً يخول تبادل الخبرات واكتساب معارف جديدة فى ميدان النمذجة.

٤- هناك كم هائل من النماذج العربية ظلت وما تزال غير معروفة. وقد لمست من خلال بعض المداخلات الحاجة إلى بناء قاعدة معلومات حول النماذج فى الأقطار العربية بغرض التعريف بهذه النماذج وإرساء ركائز عمل تراكمى فى النمذجة. ولقد قام المعهد العربى للتخطيط بتغطية جزء لا بأس به من هذه النماذج إلا أن مجهوداته فى مسح هذه النماذج قابلتها الصعوبة المتعلقة بعدم توفر المعلومات وسريتها. إن بناء قاعدة معلومات حول النماذج العربية يتطلب جهداً كبيراً وقابلية للتعاون والمشاركة من جميع الأطراف المعنية.

٥- هنـــاك خطـــورة واضحة فى استخدام نماذج مستوردة وبرمجـيات جـــاهزة تمـــثـــل صناديق سوداء يتقمص فيها المنمذج دوراً ثانوياً. إن المقاربة الصحيحة فى عملية النمذجة تعتمد إلى حد كبير على المعرفة النظرية وخصـائص البلد تحـت الدرس Knowledge and information - based Modelling .

٦- ليس هناك نماذج شمولية تجيب على مختلف تساؤلات صانع القرار وحاجاته. وعليه، يجب التركيز على قضايا بعينها لأن أهداف النموذج كلما كانت واضحة ومحدودة كلما كانت النتائج واضحة وبالعكس.

٧- أهمية ربط النماذج بأهدافها وأهداف النماذج بصياغتها الرياضية ومختلف التقسيمات المتبعة.

٨ - إن النماذج وليدة عصرها ووليدة النظام الاقتصادى التى تعمل فى ظله. وعليه فإن النماذج الحالية يجب أن تتأقلم مع الظروف الدولية المتغيرة مثل تراجع دور الدولة والتحرير المتزايد للاقتصادات والدخول فى تكتلات اقتصادية واتفاقيات الشراكة والتعاون.

٩ - هناك حاجة ملحة إلى انطلاق النماذج من إطار نظرى واضح ومتسق والابتعاد عن الوقوع فى فخ النمذجة بدون نظرية.

١٠– إن نظريات الاقتصاد الكلى التى تقوم عليها النماذج الكلية القطرية لاتعطى أجوبة واضحة وقاطعة لكل التساؤلات المطروحة. وعليه، فإن تمحيص واختبار فرضيات هذه النظريات وتلمس مدى صحتها بالنسبة للقطر تحت الدراسة يمثل خطوة أساسية لبناء نماذج تقترب من أرض الواقع.

١١– هناك اتجاه خطير لبعض أنواع من النماذج نحو الميكانيكية حيث تستخدم فيها توصيفات نمطية وتتغير فيها البراميترات، المقدرة بطرق غير مقنعة، بتغير اسم القطر أو بتغير فترة النموذج.

١٢– تكررت خلال الندوة الإشارة إلى ندرة البيانات وعدم دقتها حيث إنها تؤثر على نتائج النماذج. إلا أن قضية البيانات تبقى قائمة ويجب التعامل معها بواقعية. ويمكن تجاوز قضية البيانات إما بالعمل على تحسينها من خلال مجهودات فردية أو بإشراك صانعى البيانات فى عملية النمذجة.

١٣– هناك تساؤل حول مصداقية ومدى التسليم بنتائج النماذج من تقدير وتنبؤ وتحليل سياسات ودور الخبراء فى تعديل وتنقيح هذه النتائج. وفى الحقيقة ليس هناك إجابة قاطعة على هذا التساؤل. لكن يبقى «للخبير» دور هام فى تفسير النتائج وتبرير تعديلها إن استوجب الأمر ذلك.

١٤– هناك إجماع على غرار التوجهات الحديثة على اتباع منهج مختلط فى النمذجة تستخدم فيه أنواع مختلفة من النماذج وإطارات نظرية مختلطة ووسائل تحليلية مختلفة.

وفى ختام أعمال الندوة قدم الدكتور على نصار كلمة شكر فيها الحاضرين على حسن المشاركة والمعهد العربى للتخطيط بالكويت على جهوده فى دفع عجلة التنمية العربية. وقدم الدكتور عماد الإمام – وكيل المعهد العربى للتخطيط بالكويت كلمة أثنى فيها على العمل المشترك بين مؤسستين منشغلتين بقضايا النمذجة وتحليل السياسات وتقدم بجزيل الشكر لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة على حسن التعاون ولكل المشاركين بالندوة على المشاركة الفعالة آملاً أن يتجدد اللقاء فى ندوات أخرى.